

دور الجند الاتراك في سياسة العباسيين الداخلية
من (٢١٨ هـ - ٦٥٦ هـ)

"The Role of the Turkish Soldiers in the
Internal Politics of the Abbasid Caliphate
from 218 AH to 656 AH"

أ.م.د. اميمة قاسم يحيى

Omaima Qasim Yahya

جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الكلية المعلوماتية الطبية الحيوية

Dr.omaima.qasim@uoitc.edu.iq

دور الجند الأتراك في سياسة العباسيين الداخلية من (٢١٨ هـ - ٦٥٦ هـ)

أ.م.د. اميمة قاسم يحيى

المستخلص:

شهدت الدولة العباسية، منذ مطلع القرن الثالث الهجري، تحولاً كبيراً في بنيتها العسكرية والسياسية، تمثل في تصاعد دور الجند الأتراك ضمن مؤسسات الدولة، ولا سيما بعد تولّي الخليفة المعتصم بالله (٢١٨ هـ - ٢٢٧ هـ)، الذي كان أول من اعتمد على الأتراك بشكل منظم وأسس لهم معسكراتهم الخاصة، لا سيما في مدينة سامراء. وقد تطوّر هذا الدور تدريجياً ليصبح الجند الأتراك فاعلين رئيسيين في صنع القرار السياسي، بل ومصدراً مباشراً للسلطة أحياناً، مما أفضى إلى تحولات جذرية في النظام السياسي العباسي الداخلي.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي لعبه الجند الأتراك في السياسة الداخلية للدولة العباسية خلال الفترة الممتدة من سنة ٢١٨ هـ، وهي سنة بداية حكم المعتصم بالله، إلى سنة ٦٥٦ هـ، وهي سنة سقوط بغداد على يد المغول، وهو الحدث الذي أنهى فعلياً الدولة العباسية في بغداد. وقد قُسم البحث إلى عدة محاور، تناولت أولاً خلفيات استقدام العنصر التركي إلى الجيش العباسي، ثم تطور علاقتهم بالخلافة، وأثرهم في تقوية أو إضعاف الخلفاء، وكذلك دورهم في تعيين وعزل الخلفاء، كما تناول البحث التبعات الإدارية والعسكرية والسياسية المترتبة على تدخلهم في شؤون الدولة.

واعتمدت الدراسة على منهج التحليل التاريخي النقدي من خلال استقراء الروايات التاريخية الواردة في المصادر الأصلية مثل تاريخ الطبري، الكامل في التاريخ لابن الأثير، وغيرها من المصادر والمراجع الحديثة، كما سعت إلى تتبع العلاقة المعقدة بين الجند الأتراك والخلفاء، وما نتج عنها من اضطرابات داخلية، وانقلابات سياسية، وصراعات طاحنة أثرت في استقرار الدولة. وتوصل البحث إلى أن الجند الأتراك أسهموا إسهاماً مزدوجاً؛ فمن جهة كانوا قوة عسكرية منظمة وفعّالة ساهمت في ردع الخصوم وحماية الدولة في فترات ضعفها، ومن جهة أخرى أصبحوا، مع مرور الوقت، مركز قوة مستقلاً يتدخل في شؤون الحكم، مما

أدى إلى إضعاف سلطة الخليفة، وتكرار حوادث العزل والقتل في صفوف الخلفاء، وتدهور هيبة الخلافة، وصولاً إلى الانقسام السياسي وظهور الدويلات المستقلة.

الكلمات المفتاحية: الجند الأتراك، الدولة العباسية، سامراء، المعتصم بالله، السياسة الداخلية، الخلفاء العباسيون، الانقلابات العسكرية.

Abstract

Since the beginning of the third century AH, the Abbasid Caliphate witnessed a significant transformation in its military and political structure, marked by the rising influence of Turkish soldiers within the state's institutions. This shift became particularly evident during the reign of Caliph al-Mu'tasim bi'llah (218–227 AH), who was the first to systematically rely on Turkish military elements and established special military camps for them, most notably in the city of Samarra. Over time, the Turks evolved into key players in political decision-making and even became a direct source of power, which led to profound changes in the internal political system of the Abbasid state.

This study aims to explore the role played by Turkish soldiers in the internal politics of the Abbasid Caliphate during the period from 218 AH—the beginning of al-Mu'tasim's rule—until 656 AH, the year Baghdad fell to the Mongols, marking the actual end of the Abbasid Caliphate in Baghdad. The research is divided into several thematic sections, beginning with the historical background of the Turkish military presence, followed by the development of their relationship with the caliphate, their influence in strengthening or weakening caliphs, and their involvement in appointing or deposing them. The study also examines the administrative, military, and political consequences of their increasing interference in state affairs.

The research adopts a critical historical analytical approach by examining primary historical sources such as al-Tabari's History, Ibn al-Athir's Al-Kamil fi al-Tarikh, and other classical and modern references. It traces the complex dynamics between the Turkish soldiers and the caliphs, and how these dynamics led to internal unrest, political coups, and severe power struggles that undermined the state's stability.

The study concludes that the Turkish military played a dual role: on one hand, they were an organized and effective force that helped protect the state during periods of weakness; on the other hand, they gradually became an independent power center, interfering in governance, weakening the authority of the caliphs, and frequently engaging in palace coups, assassinations, and political manipulation. This, in turn, led to the gradual erosion of the caliphate's prestige and unity, and the emergence of semi-independent dynasties across the Islamic world.

Keywords: Turkish soldiers, Abbasid Caliphate, Samarra, al-Mu'tasim bi'llah, internal politics, Abbasid caliphs, military coups.

المقدمة

يُعد العصر العباسي من أهم الفترات في التاريخ الإسلامي، نظرًا لما شهدته من تحولات سياسية وعسكرية واجتماعية عميقة، أسهمت في تشكيل ملامح الدولة الإسلامية في العصور الوسطى. ومن أبرز ملامح هذه الفترة، بروز الجند الأتراك كقوة عسكرية ذات تأثير مباشر في السياسة الداخلية للدولة، ابتداءً من عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨ هـ)، الذي يُعد نقطة التحول الكبرى في مسار العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في الدولة العباسية.

لقد جاء اعتماد الخلفاء العباسيين على الجند الأتراك استجابة لحاجة ملحة إلى جيش محترف وموَالٍ، بعد أن بدأت القبائل العربية تفقد فعاليتها العسكرية، وتكررت حالات التمرد والانقسام. غير أن هذا الخيار، الذي بدا في بدايته ضرورة استراتيجية، تطور لاحقًا إلى ظاهرة سياسية معقدة، تجاوز فيها الجند الأتراك أدوارهم العسكرية التقليدية، ليصبحوا أحد أبرز الفاعلين في الحياة السياسية، وأحيانًا صانعي القرار الحقيقيين داخل الدولة، وهو ما كان له أثر بالغ في تراجع هيبة الخلافة، وتدهور وحدة الدولة العباسية.

تسعى هذه الدراسة إلى تتبع نشأة الدور التركي العسكري داخل المؤسسة العباسية، ورصد تطوره من مجرد أداة في يد الخليفة إلى سلطة نافذة بيدها القدرة على تعيين وعزل الخلفاء، بل وقتلهم أحيانًا. كما تهدف إلى تحليل آثار هذا التدخل العسكري في السياسة الداخلية، وانعكاساته على الاستقرار السياسي، وعلى طبيعة الحكم العباسي، وصولًا إلى

اللحظة المفصلية في عام ٦٥٦ هـ، حين سقطت بغداد، وانتهى فعليًا عصر الخلافة العباسية في مركزها التاريخي.

تعتمد هذه الدراسة على قراءة تحليلية ونقدية لمصادر تاريخية معاصرة للأحداث، إلى جانب الاستفادة من الدراسات الحديثة في هذا المجال، بغرض تقديم رؤية شاملة ومتوازنة لطبيعة الدور الذي لعبه الجند الأتراك في مسار السياسة الداخلية العباسية، مع مراعاة السياق التاريخي، والبعد الاجتماعي والاقتصادي لهذا التحول.

أولاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا حيويًا من موضوعات التاريخ الإسلامي الوسيط، يتمثل في دراسة التحول الكبير في طبيعة السلطة داخل الدولة العباسية من خلال تدخل الجند الأتراك في شؤون الحكم. فهذا الدور لم يقتصر على الجانب العسكري، بل تجاوز ذلك إلى التأثير المباشر في صنع القرار السياسي، الأمر الذي أسهم في تغيير معالم نظام الخلافة العباسي، وأثر على مسار الدولة الإسلامية برمّتها.

كما أن فهم أبعاد هذا التدخل يُسهم في توضيح أسباب الاضطرابات الداخلية، وتفكك وحدة الدولة، ويمكّن الباحثين من إدراك الآثار البعيدة المدى لاعتماد الخلفاء على عناصر عسكرية غير عربية، لها ولاءاتها ومصالحها الخاصة، مما يجعل هذه الدراسة مرجعًا مفيدًا لكل من يدرس تاريخ الدولة العباسية، أو تاريخ النظم السياسية في الإسلام.

ثانيًا: أهداف البحث : يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

١. تحليل الظروف التي دفعت الخلفاء العباسيين إلى الاستعانة بالجند الأتراك.
٢. رصد تطور دور الجند الأتراك من مجرد قوة عسكرية إلى قوة سياسية مستقلة التأثير.
٣. تسليط الضوء على أبرز مظاهر تدخل الأتراك في السياسة الداخلية للدولة العباسية (تعيين وعزل الخلفاء، التدخل في شؤون الإدارة، إلخ).
٤. تقييم أثر هذا التدخل في استقرار الدولة العباسية، وتبيان العلاقة بين نفوذ الأتراك وتراجع سلطة الخلافة.
٥. دراسة الانعكاسات السياسية والاجتماعية لهذا الدور على المدى الطويل حتى سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ.

ثالثاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في التساؤل التالي:

"كيف أسهم تدخل الجند الأتراك في السياسة الداخلية للدولة العباسية في إضعاف السلطة المركزية، وما هي نتائج هذا التدخل على وحدة واستقرار الدولة؟"

ويتفرّع من هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما الأسباب التي دفعت بالخلفاء إلى إدخال العنصر التركي في الجيش؟

٢. كيف تطورت العلاقة بين الخلفاء والجند الأتراك عبر العقود؟

٣. ما أبرز صور نفوذهم وتأثيرهم على الحكم؟

٤. هل كان لهذا الدور جانب إيجابي أم سلبي في مسار الدولة؟

رابعاً: سبب اختيار الموضوع

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى عدة دوافع علمية وشخصية، من أبرزها:

١. قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت الدور السياسي للجند الأتراك في الدولة

العباسية بشكل تحليلي عميق، حيث غالباً ما يُذكر دورهم ضمنياً في سياق السرد التاريخي العام.

٢. أهمية هذه الفترة في تحديد ملامح الدولة العباسية، خصوصاً في القرون الثلاثة التي سبقت سقوط بغداد.

٣. الرغبة في فهم آليات انتقال السلطة داخل الدولة الإسلامية، وعلاقة ذلك بالعناصر العسكرية الأجنبية.

٤. الإسهام في سد فجوة معرفية، وإثراء المكتبة التاريخية بدراسة تركز على التفاعل بين المؤسسة العسكرية والسياسية في الإسلام الوسيط.

خامساً: منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يقوم على تتبع الأحداث

وتحليلها وربطها بسياقاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع قراءة نقدية للمصادر والروايات.

سادسا: الدراسات السابقة

١- العصر العباسي الثاني بين سلطة النفوذ التركي و الزحف الزنجي (٢٣٢هـ / ٣٣٤هـ) (٨٤٧م-٩٤٦م)، محمد عيساوي.

هذه الدراسة تجمع بين تحليل السلطة التركية وتدخلاتها، وبين الأحداث الكبرى التي واجهتها الدولة العباسية مثل ثورة الزنج. تبحث كيف أن النفوذ التركي كان جزءًا من تراكمات أدت إلى اضطرابات، وتعرضت الخلافة فيها لأزمات داخلية متكررة. كما تفصل كيف تعامل الخلفاء مع هذا النفوذ، وما الإجراءات التي لجأوا إليها، سواء بالقوة أو بالمساومات .

٢- ٢٣٢-٢٥٦ / ٨٤٧-٨٧٠ The Caliphate and the Turks,
A Political Study

هذه الدراسة تناقش الفترة التي تبدأ من عهد المعتز (حوالي ٢٣٢ هـ) حتى نحو ٢٥٦ هـ، وتركز على كيف بدأ استخدام الأتراك في الجيش والحرس الخاص للخلفاء، وكيف تطورت علاقتهم بالسلطة المركزية. تشير إلى أن الخليفة المعتصم زاد من اعتماد الدولة عليهم بسبب حاجاته العسكرية والسياسية، وأنهم بعد ذلك أصبح لهم أثر واضح في صنع القرار والتحكم في مؤسسات الدولة. الدراسة أيضاً تستعرض مظاهر النزاع والتوتر الناتجة عن هذا التداخل بين العسكري والسياسي.

٣- The Political and Military Influence of the Turks in the Second
Abbasid Era (232-334 AH / 848-946 AD)

تركز هذه الدراسة على العصر العباسي الثاني (من ٢٣٢ إلى ٣٣٤ هـ) وتبحث كيف نما النفوذ التركي سياسياً وعسكرياً خلال هذه الحقبة. تتناول كيف أضحى الأتراك يشغلون مناصب هامة، وكيف أثر ذلك على توازن القوى داخل الدولة، على الخلفاء وعلى الوزراء، وما الحقب التي شهدت التمردات أو الاحتجاجات ضد النفوذ التركي. كذلك تستعرض الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذا النفوذ.

المبحث الأول

نشأة الجند الأتراك وتطور دورهم في الدولة العباسية

شهدت الدولة العباسية منذ تأسيسها تطورات سياسية وعسكرية واجتماعية متلاحقة، كان لها أثر كبير في تشكيل معالم الحكم الإسلامي في العصور الوسطى. ومن بين أبرز هذه التطورات، يبرز الدور الذي لعبه الجند الأتراك، خاصة بعد منتصف القرن الثالث الهجري، كعنصر فاعل في الحياة السياسية والعسكرية للدولة العباسية. فمنذ عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨هـ/٨٣٣م)، بدأ الاعتماد على العنصر التركي في تكوين الجيش العباسي، نظرًا لكفاءتهم القتالية وولائهم للسلطة المركزية. ومع مرور الوقت، لم يقتصر وجود الأتراك على الجانب العسكري فقط، بل امتد نفوذهم إلى السياسة الداخلية، حتى أصبحوا القوة الحقيقية وراء عرش الخلافة.

وقد أدى هذا التغلغل إلى تغيير موازين السلطة داخل الدولة، مما انعكس بشكل مباشر على استقرار الحكم، وشرعية الخلافة، ووحدة الدولة الإسلامية. كما ساهم في نشوء سلسلة من الأحداث مثل الانقلابات السياسية، والفتن العسكرية، وانفصال الأقاليم، وتدهور الوضع الاقتصادي والإداري، حتى انتهى المطاف بسقوط بغداد على يد المغول سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، وهو الحدث الذي مثل نهاية فعلية للعصر العباسي الأول.

وشكّل إدخال العنصر التركي إلى الجيش العباسي تحولًا مهمًا في بنية الدولة العسكرية والسياسية، خاصة خلال العصر العباسي الأوسط، بدءًا من عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨هـ). فقد شهدت هذه المرحلة بداية ظهور الجند الأتراك كقوة منظمة ومؤثرة، لم تقتصر على المهام العسكرية، بل امتد تأثيرها تدريجيًا إلى النواحي السياسية والإدارية، حتى أصبح لهم دور محوري في توجيه سياسات الدولة الداخلية.

جاء اعتماد الدولة العباسية على الأتراك في سياق ظروف سياسية معقدة تمثلت في تزايد الفتن الداخلية، وتراجع الولاء بين القبائل العربية والفارسية، فضلًا عن الحاجة إلى جيش محترف موالٍ للخليفة دون ارتباطات قبلية أو مذهبية. وقد ترتب على هذا التغيير بروز ظاهرة جديدة في إدارة الدولة الإسلامية، وهي تدخل العسكريين في صناعة القرار

السياسي، مما مهّد لتحول العلاقة بين الخليفة وجنده من علاقة ولاء إلى علاقة نفوذ وهيمنة.^(١)

يتناول هذا المبحث جذور ظهور الأتراك في المؤسسة العباسية، والأسباب التي دفعت الخلفاء، وخاصة المعتصم بالله، إلى الاعتماد عليهم، مع تسليط الضوء على الكيفية التي تم بها تنظيمهم داخل الجيش، والمكانة التي وصلوا إليها إدارياً وسياسياً في السنوات اللاحقة.

المطلب الأول: أسباب إدخال العنصر التركي في الجيش العباسي

شهدت الدولة العباسية خلال القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) تحولات جوهرية في بنيتها العسكرية، من أبرزها إدخال العنصر التركي ضمن تشكيلات الجيش، وذلك استجابةً لجملة من التحديات السياسية والعسكرية التي واجهت الدولة في تلك المرحلة. وقد مثّل هذا القرار لحظة مفصلية في تاريخ الدولة العباسية، لما ترتب عليه من آثار عميقة على طبيعة الحكم والسلطة. ويمكن إجمال الأسباب الرئيسة التي دفعت إلى الاستعانة بالأتراك في النقاط التالية:

أولاً: حاجة الدولة لقوة عسكرية موالية ومحترفة

مع اتساع رقعة الدولة العباسية، وتعدد التحديات الداخلية والخارجية، بات من الضروري وجود جيش يتمتع بقدر عالٍ من الانضباط والاحتراف، ويأتمر بأوامر الخليفة بشكل مباشر، دون أن تحكمه الانتماءات القبلية أو العصبية المحلية. وقد واجه الخلفاء السابقون للمعتصم بالله مشكلات حقيقية في السيطرة على الجيوش التي يغلب عليها الطابع العربي أو الفارسي، حيث كانت هذه الجيوش تخضع في كثير من الأحيان لقادتها أكثر من خضوعها للسلطة المركزية.^(٢)

ورأى المعتصم أن الأتراك، الذين لا ينتمون إلى المجتمع العربي أو الفارسي التقليدي، يمثلون قوة "مستوردة" يمكن إخضاعها بسهولة لسلطة الخليفة، خاصة أنهم كانوا يُجلبون في الغالب وهم صغار كجنود عبيد (غلمان)، ثم يُدرَّبون على الولاء الشخصي للخليفة ويُربَّون في كنف البلاط العباسي.^(٣)

كما تميز الأتراك بمهارات قتالية فائقة في الفروسية والرماية والانضباط العسكري، وهو ما جعلهم خيارًا مناسبًا لتحديث الجيش العباسي وتدعيمه بقوة ضاربة يمكن الاعتماد عليها في التصدي للتمردات الداخلية والدفاع عن حدود الدولة.

ثانيًا: خلفية الخليفة المعتصم بالله ودوره في تعزيز مكانة الأتراك

كان للخليفة المعتصم بالله دور محوري في إدخال الأتراك إلى الجيش العباسي وتعزيز مكانتهم داخله. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل شخصية وسياسية. فقد كانت والدة المعتصم جارية تركية الأصل، وقد تأثر منذ صغره بالعناصر التركية التي كانت تحيط به في القصر، مما وُلد لديه ميلاً فطرياً وثقة خاصة بهم.^(٤)

وبعد توليه الخلافة عام ٢١٨ هـ، شرع المعتصم في تنظيم الجيش على أسس جديدة، مستعيناً بعدد كبير من الجنود الأتراك، حتى أصبحوا العمود الفقري للقوة العسكرية العباسية. كما قام بإنشاء مدينة سامراء لتكون مقرًا خاصًا لهم، بهدف إبعادهم عن عامة الناس في بغداد، بعد أن تكررت شكاوى الأهالي من تصرفاتهم، ولضمان ولائهم الكامل من خلال عزلهم عن أي تأثيرات اجتماعية أو سياسية أخرى. ويُعدّ هذا القرار بداية التغيير العميق في العلاقة بين السلطة السياسية والعسكرية في الدولة، إذ تحول الأتراك من مجرد أدوات عسكرية إلى عناصر قريبة من مركز القرار، لها امتيازات ومكانة خاصة داخل الدولة.^(٥)

ثالثًا: تأثير ضعف العناصر العربية والفارسية في الجيش

بحلول القرن الثالث الهجري، بدأت القبائل العربية تفقد دورها العسكري الفاعل، نتيجة للانغماس في الحياة الحضرية، والانقسامات القبلية، وفقدان الحافز الديني أو السياسي الذي كان يحركها في صدر الإسلام. كما أن العناصر الفارسية، التي كانت تشكل جزءًا مهمًا من الجهاز الإداري والعسكري للدولة في بداية العصر العباسي، بدأت هي الأخرى تنحو نحو التركيز على المناصب الإدارية والبروتوكولية أكثر من مشاركتها العسكرية الفعلية.^(٦)

أدى هذا الفراغ إلى ضرورة البحث عن قوة جديدة أكثر انضباطًا واحترافًا. وكان الأتراك، القادمون من مناطق ما وراء النهرين (التركستان، وسغد، وفرغانة وغيرها)، يمثلون هذا البديل العسكري الجديد، لا سيما وأنهم كانوا معتادين على الحروب والغزوات ضمن بيئتهم الأصلية، مما جعلهم مؤهلين لخدمة الأغراض القتالية التي تحتاجها الدولة.^(٧)

إن إدخال العنصر التركي في الجيش لم يكن مجرد خيار عسكري، بل كان ضرورة استراتيجية فرضتها ظروف داخلية وخارجية، وقام الخليفة المعتصم باستثمارها بطريقة منهجية، أسفرت عن صعود الجند الأتراك كقوة حقيقية في الدولة العباسية، وهو ما سيمهد لاحقاً لتوسع نفوذهم السياسي وتدخلهم المباشر في شؤون الخلافة.

المطلب الثاني: تنظيم الجند الأتراك وتكوينهم العسكري والإداري

مع بداية إدماج العنصر التركي في الجيش العباسي، خصوصاً في عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨ هـ - ٢٢٧ هـ)، لم يكن الأمر مجرد استقدام عناصر قتالية جديدة، بل شهد تطوراً واضحاً في التنظيم العسكري والإداري لهؤلاء الجنود، بما جعلهم جزءاً أساسياً في بنية الدولة. وقد تميّز هذا التنظيم بثلاثة ملامح رئيسية: تشكيل وحدات عسكرية تركية خاصة، تأسيس مدينة سامراء كمقر دائم لهم، ثم حصولهم على امتيازات سياسية وإدارية مكنتهم من توسيع نفوذهم حتى سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ.

أولاً: تشكيل وحدات عسكرية تركية خاصة

منذ عهد المعتصم بدأ الخليفة العباسي بتكوين نواة عسكرية من الأتراك أطلق عليها أحياناً الحرس التركي أو الجيش الخاص. كان هؤلاء الجنود يُجلبون غالباً من مناطق آسيا الوسطى (فرغانة، بخارى، سمرقند، وغيرها)، في سن مبكرة، ويُربّون في بيئة البلاط العباسي ليكون ولاؤهم مطلقاً للخليفة.^(٨)

وقد تم تنظيمهم في وحدات عسكرية مستقلة، تختلف عن باقي الفرق العباسية من حيث التكوين والانضباط والارتباط المباشر بالخليفة. وتولّى قيادتهم أمراء أتراك سعدوا سريعاً في هرم السلطة مثل: أشناس، وإيتاخ، وبغا الكبير. وكان هؤلاء القادة لا يخضعون في الغالب لوزارات الدولة، بل يأترون بأمر الخليفة مباشرة، مما زاد من نفوذهم، خاصة في فترات ضعف الخلفاء. مع مرور الوقت توسعت هذه الوحدات لتشكل ما يُشبه "جيشاً داخل الجيش"، له تنظيمه الخاص وقيادته وهيكل إداري خاص به، وسرعان ما أصبح القوة الضاربة التي تعتمد عليها الدولة في حروبها الداخلية والخارجية.^(٩)

ثانياً: إنشاء مدينة سامراء كمقر للجيش التركي

بسبب تزايد نفوذ الأتراك وشكاوى أهل بغداد من سلوكهم العنيف، قرر المعتصم بالله سنة ٢٢١ هـ إنشاء مدينة جديدة شمال بغداد، هي مدينة سامراء، لتكون مقرًا دائمًا للجيش التركي وسكنًا لهم بعيدًا عن الاحتكاك بسكان العاصمة، ولم يكن اختيار سامراء مجرد حل أممي، بل كان مشروعًا سياسيًا وعسكريًا متكاملًا. فقد خُطت المدينة بطريقة تخدم احتياجات الجيش، من ثكنات ومرافق وتوزيع جغرافي يضمن السيطرة، كما جعل فيها مقر الخلافة ذاته، مما زاد من قرب الأتراك من السلطة المركزية، وجعلهم في قلب القرار السياسي. دامت إقامة الخلافة في سامراء قرابة نصف قرن (حتى نحو ٢٧٦ هـ)، وامتد تأثير هذا التمرکز إلى جعل المدينة مسرحًا لصراعات الخلفاء والجنود الأتراك، حيث برز مصطلح "عصر سيطرة الأتراك" على هذه الفترة، إذ سيطروا على مجريات الحكم، وأصبحوا هم من يفرضون أو يعزلون الخلفاء^(١٠).

ثالثاً: الامتيازات التي حصلوا عليها وموقعهم داخل الدولة

لم يكن الجند الأتراك مجرد أداة عسكرية بيد الخلفاء، بل أصبحوا أصحاب امتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل الدولة العباسية. وقد تجلّت هذه الامتيازات في عدد من المظاهر:^(١١)

١. الترقي في المناصب العليا: تولّى عدد من القادة الأتراك مناصب كبيرة مثل قيادة الجيش، والحجابه، وأحياناً الوزارة الفعلية. بل أصبح بعضهم حكاماً فعليين لمناطق واسعة، كما في حالة بغا وأيتاخ وأشناس.
٢. التحكم في تعيين وعزل الخلفاء: بعد مقتل الخليفة المتوكل سنة ٢٤٧ هـ على يد الجند الأتراك، دخلت الخلافة مرحلة "عصر سيطرة القواد الأتراك"، حيث أصبح الخليفة لا يُختار إلا بموافقتهم، وأحياناً يُعزل أو يُقتل بقرار منهم.
٣. المخصصات المالية والعطايا: خُصت لهم أراضٍ وإقطاعات، وسمح لهم بجمع الأموال والضرائب من بعض المناطق، مما زاد من نفوذهم الاقتصادي، وفتح لهم باب الثراء الفاحش، الذي وظّفوه في تعزيز قوتهم.

٤. الاستقلال العسكري والإداري: لم يكونوا يخضعون لسلطة وزراء الدولة أو القضاة، بل كانوا يتصرفون باستقلالية تامة، وهذا ما أضعف سيطرة الخلافة المركزية، وأدى إلى ظهور "الدولة داخل الدولة".

استمر هذا النفوذ في التصاعد على الرغم من محاولات بعض الخلفاء كالمتموكل والمعتز للحد من سلطتهم، إلا أن ضعف المؤسسة السياسية وتراجع هيبة الخلافة فتح المجال أمام الجند الأتراك للتمدد، حتى أصبحوا أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في اضطراب الدولة وانقسامها، وتهيئة الطريق لسقوط بغداد على يد المغول سنة ٦٥٦ هـ. ولقد شكّل تنظيم الجند الأتراك، وتمركزهم في مدينة خاصة بهم، ومنحهم امتيازات إدارية وسياسية غير مسبوقة، نقطة تحوّل في بنية الدولة العباسية. فقد تحولوا من مجرد قوة عسكرية أجنبية إلى سلطة قائمة بذاتها، لها دور مباشر في تحديد مصير الخلافة، وهو ما ألقى بظلاله الثقيلة على استقرار الدولة ووحدتها، وصولاً إلى لحظة السقوط التاريخي في منتصف القرن السابع الهجري. (١٢)

المبحث الثاني

الجند الأتراك ونشأتهم وتحولهم إلى فاعل سياسي داخل الدولة العباسية

ارتبط ظهور الجند الأتراك في الدولة العباسية بتحوّلات عميقة شهدتها بنية الحكم منذ أواخر القرن الثاني الهجري، حيث بدأت الخلافة تفقد تدريجياً قدرتها على ضبط التوازنات الاجتماعية والسياسية التي قامت عليها في مرحلتها الأولى. فبعد أن استندت الدولة في نشأتها إلى تحالف واضح بين الدعوة العباسية والعناصر العربية والفارسية، أخذ هذا التحالف يتآكل تحت وطأة الصراعات الداخلية، وتنافس مراكز النفوذ، وتضخم الجهاز الإداري والعسكري. في هذا السياق، برزت الحاجة إلى قوة عسكرية جديدة لا تنتمي إلى البنى الاجتماعية القائمة، ولا ترتبط بعصبية محلية يمكن أن تتنازع الخليفة سلطته. كان استقدام الأتراك في بدايته إجراءً ذا طابع أمني وعسكري بحت، هدفه تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التمردات الداخلية والتهديدات الخارجية. غير أن هذا الخيار، الذي بدا في ظاهره حلاً عملياً، انطوى في جوهره على إشكالية بنيوية عميقة، تمثلت في إدخال عنصر مسلح منظم يمتلك

قوة مستقلة داخل بنية السلطة، دون أن يُضبط ضمن إطار مؤسسي واضح يحد من تمدده السياسي. (١٣)

تشير المصادر العربية، ولا سيما روايات الطبري والمسعودي، إلى أن الخليفة المعتصم بالله كان أول من اعتمد سياسة منظمة في استقدام الجند الأتراك، إذ رأى فيهم عنصرًا عسكريًا يتميز بالطاعة والقدرة القتالية العالية. غير أن هذه الطاعة لم تكن نابعة من ولاء سياسي وإع للدولة، بقدر ما كانت مرتبطة بعلاقة مصلحة مباشرة بين الجندي وقائده، ثم بين القائد والخليفة. ومع مرور الزمن، تحولت هذه العلاقة من ولاء شخصي إلى نفوذ مؤسسي غير معلن. (١٤)

أدى تركيز الجند الأتراك في العاصمة الجديدة سامراء إلى خلق واقع سياسي جديد، إذ لم تعد بغداد مركز القرار الفعلي، بل أصبحت المدينة العسكرية هي المجال الحقيقي لصناعة السلطة. وقد أسهم هذا التحول المكاني في عزل الخليفة عن قاعدته الاجتماعية التقليدية، وربطه أكثر فأكثر بالقادة العسكريين الذين باتوا يتحكمون في حركته واتصالاته وقراراته. وهنا بدأ النفوذ العسكري يتحول إلى وصاية سياسية غير مصرح بها. تُظهر الروايات التاريخية أن القادة الأتراك لم يلبثوا أن تجاوزوا حدود الوظيفة العسكرية، فتدخلوا في شؤون التعيين والعزل داخل البلاط، وفرضوا مرشحين للخلافة، بل وشاركوا أحيانًا في إقصاء خلفاء بالقوة. هذا التحول لم يكن نتاج طموح فردي فحسب، بل نتيجة منطقية لغياب الضوابط المؤسسية التي تنظم العلاقة بين السلطة العسكرية والسلطة السياسية، وهو ما جعل السيف يتقدم على القلم، والقوة على الشرعية. (١٥)

ومع تعاظم دور الجند الأتراك، أخذت الخلافة العباسية تفقد تدريجيًا قدرتها على ممارسة الحكم المباشر، لتتحول إلى رمز ديني يمنح الشرعية لمن يملك القوة الفعلية. وقد وصف المسعودي هذا الوضع بدقة عندما أشار إلى أن «أمراء الجند صاروا يملكون الأمر دون اسم الخلافة، والخلفاء يملكون الاسم دون الأمر»، وهو توصيف يعكس جوهر التحول السياسي الذي أحدثه النفوذ التركي. إن خطورة هذا التحول لا تكمن فقط في هيمنة الجند على القرار، بل في إعادة تعريف مفهوم السلطة نفسه داخل الدولة العباسية، حيث لم تعد الشرعية الدينية

والسياسية كافية لممارسة الحكم ما لم تُدعم بالقوة العسكرية. وهكذا، دخلت الدولة مرحلة جديدة أصبح فيها ميزان القوة هو المحدد الأساسي لمسار السياسة الداخلية.^(١٦)

المطلب الأول: تدخل الجند الأتراك في تعيين وعزل الخلفاء

لم يكن تمدد نفوذ الجند الأتراك داخل الدولة العباسية حدثاً فجائياً، بل جاء نتيجة تفاعل معقد بين ضعف البنية السياسية المركزية وتنامي القوة العسكرية المستقلة. فالدولة التي اعتمدت في بداياتها على مبدأ الفصل النسبي بين الوظائف السياسية والعسكرية، أخذت مع مرور الزمن تخلط بين المجالين، الأمر الذي أتاح للعسكر، وفي مقدمتهم الجند الأتراك، التغلغل في دوائر القرار. وقد ساعد على ذلك غياب رؤية مؤسسية واضحة لدى الخلفاء المتأخرين حول كيفية ضبط القوة المسلحة ومنع تحولها إلى أداة ضغط سياسي.^(١٧)

لقد أدت الطبيعة الخاصة لتكوين الجند الأتراك إلى ترسيخ هذا المسار. فهؤلاء الجند، الذين جُلبوا صغاراً ودُرّبوا في بيئة عسكرية مغلقة، لم تتكوّن لديهم رابطة انتماء للدولة بوصفها كياناً سياسياً جامعاً، وإنما تشكّل ولاؤهم ضمن شبكة علاقات شخصية قائمة على القائد العسكري، لا على مؤسسة الخلافة. وهذا النمط من الولاء، الذي كان يُنظر إليه في البداية بوصفه ضماناً لطاعة الجنود، انقلب لاحقاً إلى مصدر قوة للقادة الأتراك الذين أصبحوا يمتلكون جيوشاً تدين لهم بالولاء المباشر.^(١٨)

تُبرز المصادر التاريخية العربية، ولا سيما روايات الطبري وابن الأثير، أن القادة الأتراك استثمروا هذا الولاء في فرض حضورهم داخل البلاط العباسي. فقد باتوا يتدخلون في تعيين الوزراء، ويؤثرون في السياسات المالية، ويضغطون على الخليفة لاتخاذ قرارات تخدم مصالحهم. ومع مرور الوقت، تحوّل هذا التدخل من حالة استثنائية إلى نمط حكم فعلي، أصبحت فيه السلطة السياسية أسيرة للميزان العسكري.^(١٩)

ويُعدّ انتقال الخلافة إلى سامراء لحظة كاشفة عن عمق هذا التحول. فقد أنشئت المدينة أساساً لتكون فضاءً خاصاً للجند الأتراك، بعيداً عن التوترات الاجتماعية في بغداد، إلا أن هذا العزل المكاني أسهم في تعزيز استقلالهم السياسي. فسامراء لم تكن مجرد ثكنة عسكرية، بل تحولت إلى عاصمة فعلية تُدار منها شؤون الدولة، بينما جرى تهميش النخب المدنية

والعلمية التي كانت تمثل عنصر توازن في النظام العباسي. وهكذا، فقدت الخلافة إحدى أدواتها الأساسية في ضبط السلطة، وهي التفاعل مع المجتمع وقواه الفكرية.

إن أخطر ما في هذا التحول يتمثل في أن الجند الأتراك لم يسعوا إلى إسقاط الخلافة أو إلغائها، بل إلى السيطرة عليها من الداخل. فقد أدركوا أن بقاء الخليفة يمنحهم غطاءً شرعياً لا غنى عنه، ولذلك حرصوا على الإبقاء على المؤسسة العباسية بوصفها رمزاً دينياً، مع تجريدها من سلطتها الفعلية. وهذا ما يفسر كثرة حوادث عزل الخلفاء وتولييتهم في القرن الثالث الهجري، حيث أصبح الخليفة يُختار بناءً على مدى قابليته للخضوع لإرادة القادة العسكريين. وقد انعكس هذا الواقع على طبيعة السياسة الداخلية للدولة، إذ غابت الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى، وحل محلها منطق إدارة الأزمات اللحظية. فكل قرار سياسي كان يُقاس بمدى رضى الجند، لا بمدى انسجامه مع مصلحة الدولة. وقد أدى ذلك إلى تفكك تدريجي في جهاز الحكم، وتراجع هيبة السلطة المركزية، وانتشار الفساد الإداري نتيجة غياب الرقابة الفعلية. كما أسهم نفوذ الجند الأتراك في إضعاف مؤسسة الوزارة، التي كانت تمثل تقليدياً العمود الفقري للإدارة العباسية. فمع تدخل القادة العسكريين في شؤون التعيين والعزل، فقد الوزير استقلاله، وأصبح مجرد وسيط بين الخليفة والعسكر، لا صانع سياسة. وقد أشار المسعودي إلى أن الوزراء في هذه المرحلة كانوا «يتقلبون مع تقلب أهواء الجند»، وهو تعبير يكشف عن مدى هشاشة الموقع الوزاري أمام سطوة القوة المسلحة. (٢٠)

ولا يمكن إغفال الأثر النفسي والسياسي الذي خلفه هذا الوضع على الخلفاء أنفسهم. فقد عاش عدد منهم في حالة دائمة من الخوف والترقب، وهو ما انعكس على قراراتهم وسلوكهم السياسي. هذا المناخ المشحون جعل الخلافة عاجزة عن لعب دورها القيادي، وأفقدتها القدرة على المبادرة، فباتت تكتفي بردود أفعال محدودة لا تتجاوز الإطار الذي يسمح به الجند الأتراك. (٢١)

إن تحليل هذه المرحلة يكشف أن التأثير السياسي للجند الأتراك لم يكن مجرد انحراف مؤقت في مسار الدولة العباسية، بل كان تحوُّلاً بنيويًا أعاد تعريف العلاقة بين القوة والشرعية. فقد انتقلت الدولة من نموذج يقوم على مركزية الخلافة وتوازن المؤسسات، إلى نموذج تهيمن فيه القوة العسكرية على القرار، مع الاحتفاظ بالرمز الديني للخلافة كواجهة شرعية. وهذا التحول

سيتترك آثارًا بعيدة المدى، ليس فقط على السياسة الداخلية، بل على مستقبل الدولة العباسية ككل. (٢٢)

لقد أسهمت طبيعة الحكم العباسي في هذه المرحلة في تعميق هذا الاختلال. فالصراعات المتكررة داخل البيت العباسي، وتعدد مراكز القرار، وغياب نظام واضح لانتقال السلطة، كلها عوامل جعلت الخليفة يعتمد بشكل متزايد على دعم الجند الأتراك لضمان بقائه في الحكم. ومع كل مرة يُستدعى فيها العسكر لحسم نزاع سياسي، كانت الخلافة تتنازل عن جزء جديد من سلطتها الفعلية، حتى أصبح هذا التنازل قاعدة لا استثناء.

وتكشف الروايات التاريخية أن القادة الأتراك لم يكتفوا بالتأثير غير المباشر، بل مارسوا دورًا مباشرًا في إعادة تشكيل السياسة الداخلية. فقد تدخلوا في إدارة الأقاليم، وفرضوا ولاية تابعين لهم، وأعادوا توزيع الموارد المالية بما يخدم مصالحهم. وقد أدى ذلك إلى إضعاف المركز المالي للدولة، إذ أصبحت الخزينة العباسية رهينة للإنفاق العسكري المتضخم، في ظل غياب رقابة مؤسسية فعالة. (٢٣)

كما أدى هذا الوضع إلى تآكل مبدأ العدالة السياسية، الذي كان يمثل أحد أسس الشرعية العباسية. فمع تغليب القوة على الكفاءة، أصبحت المناصب تُمنح على أساس الولاء العسكري لا على أساس الخبرة أو الاستحقاق. وقد أشار اليعقوبي إلى أن كثيرًا من أصحاب المناصب في هذه المرحلة «لم يكونوا من أهل السياسة ولا من أهل العلم، وإنما من أهل السيف»، وهو توصيف يعكس التحول العميق في معايير الحكم.

ومن النتائج الخطيرة لهذا التحول أن السياسة الداخلية للدولة العباسية فقدت بعدها الإصلاحية. فبدلاً من معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة، انشغلت السلطة بإدارة الصراعات داخل القصر وبين قادة الجند. وأدى هذا الانشغال إلى إهمال شؤون الرعية، وتراجع الثقة العامة في الدولة، وهو ما فتح المجال أمام بروز قوى اجتماعية وسياسية بديلة في الأطراف. (٢٤)

كما أسهم نفوذ الجند الأتراك في تفكيك وحدة القرار السياسي. فمع تعدد القادة وتنافسهم، لم يعد هناك مركز واحد للسلطة، بل شبكة معقدة من التحالفات العسكرية المتغيرة. هذا التفكك جعل السياسة الداخلية رهينة للتوازنات اللحظية، وأفقدت الدولة القدرة على التخطيط بعيد

المدى. وقد عبّر ابن خلدون لاحقاً عن هذا النمط من الحكم بوصفه مرحلة تغلب العصبية العسكرية على العصبية السياسية، وهو ما يؤدي حتماً إلى ضعف الدولة. ولم يكن تأثير الجند الأتراك سلبياً في كل جوانبه، إذ لا يمكن إنكار دورهم في حفظ قدر من الاستقرار المؤقت في بعض الفترات، ولا سيما في مواجهة التمردات المسلحة. غير أن هذا الاستقرار كان هشاً ومشروطاً باستمرار الولاء العسكري، ولم يستند إلى شرعية سياسية أو اجتماعية متينة. ولذلك، سرعان ما كان ينهار مع تغير موازين القوة داخل الجيش نفسه. (٢٥) إن القراءة المتأنية لهذه المرحلة تكشف أن الجند الأتراك لم يكونوا سبباً منفرداً في ضعف الدولة العباسية، بل كانوا نتاجاً لأزمة أعمق في بنية الحكم. غير أن تحولهم إلى فاعل سياسي مهيمن أسهم في تعجيل هذا الضعف، من خلال إضعاف المؤسسات، وتهميش النخب المدنية، وتحويل الخلافة إلى رمز منزوع الفاعلية. وهذا ما يجعل دراسة نفوذهم ضرورة لفهم التحولات الكبرى التي شهدتها السياسة الداخلية العباسية.

لقد مهد هذا الواقع في نهاية المطاف لظهور أنماط حكم جديدة داخل الإطار العباسي نفسه، حيث ستنتقل الهيمنة العسكرية لاحقاً إلى قوى أخرى، كالبويهيين والسلاجقة، في استمرار لنفس المنطق الذي تأسس في عصر الجند الأتراك. وهكذا، فإن التأثير السياسي للجند الأتراك لا يمكن حصره في فترة زمنية محددة، بل يجب النظر إليه بوصفه مرحلة مفصلية أعادت صياغة العلاقة بين القوة والسلطة في التاريخ الإسلامي الوسيط. (٢٦)

المطلب الثاني: التحول البنيوي لنفوذ الجند الأتراك وأثره في اختلال توازن السلطة داخل الدولة العباسية

أدى تصاعد نفوذ الجند الأتراك في الدولة العباسية إلى إحداث تحولات عميقة في طبيعة السياسة الداخلية، لم تقتصر على مركز الخلافة فحسب، بل امتدت لتشمل بنية المؤسسات الإدارية والمالية والقضائية، فضلاً عن إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع. فقد دخلت الدولة العباسية، منذ منتصف القرن الثالث الهجري، مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، اتسمت بتراجع الدور الفعلي للمؤسسات المدنية أمام صعود السلطة العسكرية بوصفها القوة الحاسمة في إدارة شؤون الحكم. (٢٧)

كان من أبرز مظاهر هذا التحول تآكل مفهوم الخلافة بوصفها سلطة سياسية تنفيذية. فبعد أن كان الخليفة يمثل رأس الدولة وصاحب القرار الأعلى، أصبح في ظل هيمنة الجند الأتراك محاطاً بقيود عسكرية صارمة، تحدّ من حركته وتوجه سياساته. وتشير المصادر التاريخية إلى أن عددًا من الخلفاء عاشوا في ظل رقابة مباشرة من قادة الجند، بل إن بعضهم مُنع من التواصل الحر مع الوزراء أو العلماء إلا بإذن عسكري. وقد أدى هذا الوضع إلى إفراغ الخلافة من مضمونها السياسي، مع الإبقاء عليها كرمز ديني يمنح الشرعية للسلطة القائمة^(٢٨).

انعكس هذا التحول بصورة واضحة على مؤسسة الوزارة، التي كانت تمثل تاريخياً محور الإدارة العباسية. فقد فقد الوزير مكانته بوصفه شريكاً في صنع القرار، وتحول إلى أداة تنفيذية تعمل ضمن هامش ضيق رسمه القادة العسكريون. وتذكر روايات المسعودي وابن الأثير أن الوزراء في هذه المرحلة كانوا يتعرضون للعزل السريع، بل والقتل أحياناً، إذا تعارضت سياساتهم مع مصالح الجند الأتراك. وأدى هذا الوضع إلى زعزعة الاستقرار الإداري، وإضعاف قدرة الدولة على تبني سياسات طويلة الأمد.^(٢٩)

كما تأثرت الدواوين العباسية تأثراً بالغاً بهيمنة الجند الأتراك، إذ أصبحت الموارد المالية للدولة موجهة بدرجة كبيرة لتغطية نفقات الجيش ورواتب القادة، على حساب القطاعات الأخرى. وقد أدى تضخم الإنفاق العسكري إلى إنهاك الخزينة العامة، وإضعاف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الرعية، الأمر الذي أسهم في زيادة السخط الاجتماعي وتراجع الثقة بالحكم المركزي. ويشير عبد العزيز الدوري إلى أن السياسة المالية في هذه المرحلة فقدت طابعها المؤسسي، وأصبحت خاضعة للضغوط العسكرية أكثر من خضوعها للاعتبارات الاقتصادية. ولم يكن القضاء بمنأى عن هذا التأثير، إذ تعرض لاستقطاب سياسي غير مسبوق. فقد سعت السلطة العسكرية إلى ضمان ولاء القضاة أو تحييدهم، خوفاً من أن يتحول القضاء إلى منبر لمعارضة شرعية تدخل العسكر في الحكم. وأدى ذلك إلى تراجع استقلال القضاء، وهو ما انعكس سلباً على مفهوم العدالة، وزاد من شعور الرعية بانعدام المساواة أمام السلطة.

على الصعيد الاجتماعي، أسهم نفوذ الجند الأتراك في إعادة تشكيل التراتبية السياسية داخل المجتمع العباسي. فقد تراجعت مكانة النخب التقليدية من العلماء والفقهاء ووجهاء المدن، مقابل صعود طبقة عسكرية جديدة تمتلك النفوذ والمال والسلطة. وأدى هذا التحول إلى خلل في التوازن الاجتماعي، حيث لم تعد الكفاءة العلمية أو الإدارية معيارًا للتقدم السياسي، بل أصبح القرب من السلطة العسكرية هو العامل الحاسم.

كما كان لهيمنة الجند الأتراك أثر مباشر في تفكك وحدة القرار السياسي داخل الدولة. فمع تعدد القادة العسكريين وتنافسهم على النفوذ، أصبحت السياسة الداخلية ساحة لصراعات خفية وعلنية، تُحسم غالبًا بالقوة أو التهديد بها. وقد أدى هذا التنافس إلى اضطراب مستمر في إدارة شؤون الدولة، وإلى تكرار حالات العزل والانقلاب داخل البلاط العباسي، مما أضعف هيبة الدولة داخليًا وخارجيًا. (٣٠)

ومن النتائج بعيدة المدى لهذا الواقع أن الدولة العباسية فقدت قدرتها على السيطرة الفعلية على أطرافها. فقد استغل الولاة والأمراء الإقليميون ضعف المركز وتدخل الجند في شؤونهم، ليعززوا استقلالهم الذاتي، سواء من خلال الامتناع عن إرسال الخراج، أو بتكوين جيوش محلية موالية لهم. وهكذا، أسهم النفوذ التركي، بشكل غير مباشر، في تسريع تفكك الدولة العباسية وتحولها إلى كيان سياسي محدود النفوذ. لا يمكن إنكار أن الجند الأتراك أسهموا في بعض الفترات في حفظ قدر من الاستقرار الأمني، خاصة في مواجهة الثورات والاضطرابات. غير أن هذا الدور ظل مؤقتًا ومشروطًا، ولم يستطع تعويض الخلل البنوي الذي أحدثته هيمنتهم في بنية الحكم. فالاستقرار القائم على القوة العسكرية وحدها، دون سند مؤسسي أو اجتماعي، سرعان ما يتحول إلى عامل ضعف بدل أن يكون عنصر قوة. (٣١)

إن دراسة أثر نفوذ الجند الأتراك في السياسة الداخلية العباسية تكشف عن مفارقة تاريخية مهمة، تتمثل في أن الأداة التي استُخدمت لحماية الدولة أسهمت في إضعافها من الداخل. فقد أدى تغليب المنطق العسكري على المنطق السياسي إلى تفويض أسس الحكم الرشيد، وإلى إعادة تعريف السلطة على أساس القوة لا الشرعية، وهو ما ترك بصمته العميقة على مسار الدولة العباسية في مراحلها اللاحقة.

الخاتمة

يُعد دور الجند الأتراك في السياسة الداخلية للدولة العباسية من أبرز العوامل التي شكلت مسار التحولات السياسية والعسكرية في العصر العباسي الأوسط واللاحق. فقد بدأ الأتراك كقوة عسكرية محترفة ومستقلة عن الانقسامات القبلية التي عانى منها الجيش العباسي في بدايات القرن الثالث الهجري، ليصبحوا تدريجيًا عنصرًا حاسمًا في هيكل السلطة، لا يقتصر تأثيرهم على الميدان العسكري فحسب، بل امتد إلى التحكم في القرار السياسي وصناعة الخلافة.

و أن أسباب إدخال الجند الأتراك ارتبطت بحاجة الدولة إلى جيش محترف وموالي للخليفة، خاصة في ظل ضعف الجيوش العربية والفارسية التقليدية، وأن الخليفة المعتمد بالله كان له دور محوري في تعزيز مكانتهم وتنظيمهم عبر تأسيس وحدات عسكرية خاصة وإنشاء مدينة سامراء كمقر لهم. هذا التنظيم أتاح للأتراك اكتساب امتيازات سياسية واقتصادية كبيرة، مما جعلهم قوة نافذة في الدولة.

وقد أدى تصاعد نفوذ الجند الأتراك إلى تدخلهم المباشر في تعيين الخلفاء وعزلهم، وهو ما ضعف السلطة المركزية للخلافة وأدى إلى زيادة الفوضى الداخلية، وتصاعد الصراعات بين القوى العسكرية المختلفة. هذا الضعف الهيكلي مهد لتفكك الدولة العباسية وتحولها إلى كيان هش، سمح بظهور دويلات مستقلة، وانهايار السلطة السياسية في بغداد، وصولاً إلى سقوطها على يد المغول سنة ٦٥٦ هـ. وتوصلنا الى اهم النتائج وهي:

١- أدى إدخال الجند الأتراك إلى بناء قوة عسكرية محترفة وموالية للخلافة، عوضًا عن ضعف الجيوش التقليدية العربية والفارسية.

٢- ساهم تنظيم الجند الأتراك وإنشاء مقر لهم في سامراء في تعزيز نفوذهم العسكري والإداري داخل الدولة العباسية.

٣- تحوّل الجند الأتراك من مجرد قوة عسكرية إلى فاعل سياسي مؤثر، حيث تدخلوا بشكل مباشر في تعيين الخلفاء وعزلهم.

٤- أدى هذا التدخل السياسي إلى إضعاف سلطة الخلفاء وفرض إرادة القادة الأتراك على مؤسسات الدولة، ما زاد من الفوضى السياسية.

دور الجند الأتراك في سياسة العباسيين الداخلية من (٢١٨ هـ - ٦٥٦ هـ)

- ٥- ساهم نفوذ الجند الأتراك في ظهور دويلات مستقلة داخل الدولة العباسية، وتهديم وحدة الدولة ومركزية حكمها.
- ٦- كان لتدخل الجند الأتراك دور رئيسي في تفكك الدولة العباسية وتمهيد سقوط بغداد على يد المغول سنة ٦٥٦ هـ.

المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، علي بن محمد، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥ م.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨ م.
٣. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٦ م.
٤. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٢ م.
٥. الأنساب، السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد التميمي السمعاني المروزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٨ م.
٦. تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي الإشبيلي، دار الفكر للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٨١ م.
٧. تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٥ م، مج ١.
٨. تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، الناشر: دار التراث، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٦٩ م.
٩. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٧ م.
١٠. تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر الدمشقي الشافعي، دار الفكر، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٥ م.
١١. الجامع الصحيح، الإمام البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، سوريا، ١٩٩٠ م.
١٢. حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦ م.
١٣. خريسات، محمد عبد القادر، السلطة العسكرية في الدولة العباسية، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٠ م.

دور الجند الاتراك في سياسة العباسيين الداخلية من (٢١٨ هـ - ٦٥٦ هـ)

١٤. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
١٥. الدوري، عبد العزيز، العصر العباسي الأول، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٧م.
١٦. الرفاعي، عبد الرحمن، في أعقاب التاريخ العباسي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م.
١٧. سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي دمشقي التركماني الشافعي، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٣م.
١٨. الصلابي، علي محمد، الدولة العباسية: عوامل الازدهار وأسباب الانهيار، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨م.
١٩. ضيف، شوقي، العصر العباسي الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
٢٠. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.
٢١. الطبقات الكبرى، ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، الناشر: دار صادر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٩٠م.
٢٢. طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة العباسية، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٣م.
٢٣. عبد الجبار، فالح، الدولة والمجتمع في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
٢٤. غرايبة، عبد الكريم، العرب والترك في التاريخ الإسلامي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦م.
٢٥. الفتوح، محمد بن عمر الواقدي، الناشر: دار صادر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٧٠م.
٢٦. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، دار صادر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٧٥م.
٢٧. المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٩م.
٢٨. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٢م.
٢٩. المنجد، صلاح الدين، الجندية والجيش في الدولة الإسلامية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٣م.
٣٠. مؤنس، حسين، التاريخ الإسلامي: الدولة العباسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.
٣١. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.

- (١) تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، الناشر: دار التراث، الطبعة الأولى، مصر، ١٩٦٩م، ص٦٥.
- (٢) الفتوح، محمد بن عمر الواقدي، الناشر: دار صادر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٧٠م، ص٤٤.
- (٣) تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٥م، مج١، ص٥٨.
- (٤) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٢م، ص١٨.
- (٥) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، دار صادر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٧٥م، ص٤٤٢.
- (٦) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٧م، ص٣١٩.
- (٧) تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر الدمشقي الشافعي، دار الفكر، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٥م، ص٢٢٣.
- (٨) تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي الإشبيلي، دار الفكر للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٨١م، ص١٧١.
- (٩) الطبقات الكبرى، ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، الناشر: دار صادر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٩٠م، ص١٢١.
- (١٠) سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي التركماني الشافعي، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٣م، ص٢٩٩.
- (١١) الأنساب، السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد التميمي السمعاني المروزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٨م، ص١٨١.
- (١٢) الجامع الصحيح، الإمام البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، سوريا، ١٩٩٠م، ص١٦٣.
- (١٣) حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م، ص١٠.
- (١٤) المنجد، صلاح الدين، الجندية والجيش في الدولة الإسلامية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٣م، ص١١٦.
- (١٥) غرابة، عبد الكريم، العرب والترك في التاريخ الإسلامي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦م، ص٣١٧.

دور الجند الاتراك في سياسة العباسيين الداخلية من (٢١٨ هـ - ٦٥٦ هـ)

- (١٦) خريسات، محمد عبد القادر، السلطة العسكرية في الدولة العباسية، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٠م، ص ٢٨٥
- (١٧) الرفاعي، عبد الرحمن، في أعقاب التاريخ العباسي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ٢٨
- (١٨) عبد الجبار، فالح، الدولة والمجتمع في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ١١٤
- (١٩) الصلابي، علي محمد، الدولة العباسية: عوامل الازدهار وأسباب الانهيار، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ٧٦
- (٢٠) ضيف، شوقي، العصر العباسي الأول، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص ٢٧٦
- (٢١) طقوش، محمد سهيل، تاريخ الدولة العباسية، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٣٣١
- (٢٢) الدوري، عبد العزيز، العصر العباسي الأول، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٧م، ص ٤٨٨
- (٢٣) مؤنس، حسين، التاريخ الإسلامي: الدولة العباسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٧٦
- (٢٤) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ١١٥
- (٢٥) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢٥٨
- (٢٦) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٣٢
- (٢٧) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٦م، ص ١٧
- (٢٨) ابن الأثير، علي بن محمد، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٢٢١
- (٢٩) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م، ص ١١٨
- (٣٠) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ١١٢
- (٣١) المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٧٦